المناقشات أنها متواضعة خاصة عند التبرع في حالة للحزب المترشح. **ويقترح زيادتها لتصبح ١٠% من الحد الأقصى في حالة التبرع سواء للحزب أو للأفراد**، على أن يُسمَح بفتح الحسابات فور إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات عن موعد إجراء الانتخابات، وتوضع هذه الحسابات تحت رقابة الهيئة الوطنية للانتخابات والجهاز المركزي للمحاسبات.

- الحاجة إلى **إضفاء حماية أكبر لقاعدة بيانات الناخبين وتغليظ التعدّي عليها** بالنظر إلى اتساع الهجمات السيبرانية والإلكترونية في العالم، **وإضفاء مزيد من الحماية الجنائية** على قاعدة بيانات الناخبين **وذلك بتعديل يدخل على** نص المادة ٦٣.

- **إعطاء الهيئة الوطنية للانتخابات الحق في وضع تدابير تحفيزية لتشجيع المواطنين على الإدلاء بأصواتهم** بما في ذلك: **إمكانية تعويض يوم الذهاب للانتخابات بيوم أجازة** يُضاف إلى ما يستحقه سنوياً بشرط تقديم ما يفيد قيامه بالتصويت، وما يقدم من أفكار أخرى.

- التوصية بالتوسع في **استخدام التكنولوجيا الحديثة في الطلبات المتعلقة بالتسجيل والتصويت والفرز**، ويمكن أن يتم ذلك عبر مراحل تبدأ بالطلبات المتعلقة بالتسجيل الالكتروني، ثم التصويت، ثم الفرز، بما يشجع الناخبين على المشاركة ويُسهِم في زيادة نسب التصويت خاصةً للمصريين بالخارج. وبناء عليه **يُقترَح إدخال آليات التصويت الإلكتروني والتصويت بالبريد للمصريين في الخارج**، ودعوة وتشجيع الهيئة الوطنية للانتخابات لاستخدام الصلاحية المقررة لها في عَجُز "المادة ٣" من قانون الهيئة التي أجازت لها استخدام وسائل التصويت الإلكترونية والحفظ المؤمنة لا سيما في شأن المصريين بالخارج.